المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

Strategic, Political & Economic Studies

Journal of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online) : 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by

The Democratic Arabic Center

Germany-Berlin

It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Fifth Edition, August 2018

فهرس العدد

الكلمة الإفتتاحية رئيس التحرير: د. سـامي الوافـي	**01**
مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين د. هشام بولنوار	02
تداعيات اللجوء السوري على الأردن. د.قادر نايل سليمان الدغمي	10
المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو-أمريكية بعد سنة 2010 أ.الحواس كعبوش	16
مرتكزات واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 :دراسة حالة الجزائر أ. عبد العزيز مهيلة	31
السياسة الخارجية الصينيه تجاه دول الخليج العربي (السعوديه انموذجا) د. زينب عبدالله	51
تجنيد الأطفال، النازية في حُلَتِها الجديدة "أشبال الخلافة" د .قاسم محمدي أ. محمود البازي	81
الفضاء الأزرق ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية. د: العربي العربي	102
آفاق العلاقات الإيطالية الليبية في ضوء تداعيات التغيير الثوري عام 201 د.محمد عبدالحفيظ الشيخ	119
الديمقراطية الإجرائية والفعل الاحتجاجي في المغرب أ. أوبلوش محمد	138
نظرة على صعود الشعبوية أ. هاني الظليفي	158

الفضاء الأزرق ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية.

The Role of the Blue Space in Promoting Participatory Democracy

د.العربي العربي
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة عبد الحميد ابن باديس،
مستغانم، الجزائر.

الملخص

لقد نالت الديمقراطية اهتمام الباحثين، ما أدى إلى بروز أنواع مختلفة أبرزها الديمقراطية المباشرة، و الديمقراطية التمثيلية، والديمقراطية شبه المباشرة التي تجمع بين الاثنين. سلبيات الديمقراطية التمثيلية، أنجبت الديمقراطية التشاركية. التي لايكتفي المواطنون فيها باختيار ممثليهم، بل يساهمون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم. فهي ديمقراطية تسمح للمواطنين المشاركة مباشرةً في رسم السياسات العامة. فتحول المواطن من مواطنٍ سلبي له الحق في الانتخاب إلى مواطن ايجابي يشارك في صنع القرار.

انطلاقًا من هذه المقاربة الجديدة، وتقاطعها مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم، خاصةً في وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في صناعة التغيير، وإدخالها لمفاهيم جديدة على غرار المواطن الالكتروني، جعلت مفهوم المواطنة تتغير في الشكل والمضمون.

وعليه، تحاول هذه الدراسة البحث في السبل الممكنة لتوظيف وسائط التواصل الاجتماعي كآليات لتعزيز الديمقراطية التشاركية واستغلالها في صناعة التغيير الايجابي. وجعل المواطن الالكتروني حاضرا في كل مكان وعبر الزمان.

الكلمات المفتاحية: الفضاء الأزرق، التشاركية، التحديث الديمقراطي، الأشخاص الرقميون.

ABSTRACT

Democracy has attracted the interest of researchers, leading to the emergence of different types, notably direct democracy, representative democracy, or semi-direct democracy which combine between the two kinds.

The negative aspects of representative democracy, Led to the appearance of participatory democracy. Where citizens not only elect their representatives by election, but directly contribute to manage their affairs. And changing them from negative person who has only the right to vote to become a positive citizen.

Based on this new approach, and the effects of the huge technological development that the world has known, especially in the social media and its role in the manufacture of change, has made the concept of citizenship change in form and content.

This research paper attempts to explore possible ways to employ social media as mechanisms to promote participative democracy and exploit it to make positive change. and make the electronic citizen present everywhere and throughout the time.

Keywords: Blue space, Participatory, Democratic Modernization, Digital Citizens, Social Media.

مقدمة

لقد نالت الديمقراطية اهتمام الباحثين والمفكرين منذ العصر اليوناني واجتهد الكل في طرق تعزيزها، ولم يستقر الجميع على مفهوم واحدٍ لها. ما أدى إلى بروز أنواع مختلفة أبرزها الديمقراطية المباشرة التي تعني حكم الشعب لنفسه دون وسيط أي عن طريق الاستفتاء. أو الديمقراطية التمثيلية التي ترتكز على اختيار الشعب لممثليه عن طريق الانتخاب. أو الديمقراطية شبه المباشرة التي تجمع بين المباشرة والديمقراطية التمثيلية.

لكن بروز نقائص وسلبيات خاصةً في الديمقراطية التمثيلية، دفع إلى بروز نوع جديد وهو الديمقراطية التشاركية. إذ لايكتفي المواطنون باختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب بل يساهمون بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم. فهي تلك الديمقراطية التي تسمح للمواطنين بأن يشاركوا مباشرةً بأنفسهم في رسم السياسات العامة، ووضع القرارت المحلية. فتحول المواطن من مواطنٍ سلبي لديه الحق في الانتخاب، إلى مواطن ايجابي وفاعل يشارك في صنع القرار.

انطلاقًا من هذه المقاربة الجديدة، وتقاطعها مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم، خاصةً في وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في صناعة التغيير، وإدخالها لمفاهيم جديدة على غرار المواطن الالكتروني أو الرقمي، جعلت مكانة المواطن تتغير في الشكل والمضمون. وأصبح يُنظرُ إليه من زوايا كانت غائبة لفترات زمنية خلَتْ. هذه الوسائط، جعلت المواطن حاضرًا في كل مكان وعبر الزمان، مستقبلاً للمعلومات دون القدرة على التمييز بين المزوَّر منها والصحيح. ولم تَعُدْ الدولة قادرة على إقفال الأبواب، أو الوقوف أمام زحف المعطيات في كل المجالات.

انطلاقًا من هذه الزاوية، تريد هذه الدراسة تسليط الضوء، والاجابة على الاشكالات الجوهرية التالية:

1-ماهي مجالات التقاطع والتنافر بين الفضاء الأزرق والديمقراطية التشاركية؟

2-ماهي طرق التوظيف مع احتمالات النجاح؟

3-ماهو دور وسائط التواصل الاجتماعي في صناعة القرار المحلي، وإنجاح المشاريع التنموية؟

أما **الفرضية الأساسية** فهي: كلما زاد التطور التكنولوجي، كلما تعزَّزت المشاركة الشعبية.

للإجابة على هذه الاشكالات والفرضية، يمكننا الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: البعد المفاهيمي، تعريف إلى ومقاربة.

المحور الثاني: الديمقراطية التشاركية بين الفضاء العمومي، ورأس المال المجتمعي.

المحور الثالث: الفضاء الأزرق، ومجالات تعزيز الديمقراطية التشاركية.

المحور الأول: البعد المفاهيمي، تعريف ومقاربة.

أولاً: تعريف الديمقراطية التشاركية وماهيتها.

بظهور مقاربة الديمقراطية التشاركية، التي اعتبرت كآلية لتمكين المواطن من حصوله على فرصةٍ للمساهمة في تجسيد وإنجاح التنمية المحلية. تعدَّدت ا لتعاريف وتباينت بين المفكرين العرب، والباحثين الغربيين. لكنها في الإجمال تصبُّ في قالب واحد، يركِّز على دور المواطن ومشاركته في صنع القرار السياسي المحلي.

أ-**الفكر العربي**: عَرَّفها الباحث الجزائري لمين شريط **(1)** على أنها "مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم".

أما الباحث المغربي يحي البوافي **(2)** فيعرفها على أنها "عرض مؤسساتي للمشاركة، مُوجَّهٌ للمواطنين، يركِّز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية، عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية". أي إشراك المواطنين بطريقة غير مباشرة، في مناقشة الخيارات الجماعية.

ب-**الفكر الغربي:**

يمكننا إدراج بعض التعاريف منها: الديمقراطية التشاركية، **(3)** هي: "كل مشاركة أو تدخل شخصي بطريقة واعية وطوعية ومباشرة في مسائل تهمُّ الشأن العام، أو جماعات محلية واجتماعية، دون الخضوع لأي انتماء سياسي. فهي تجمع على طاولة واحدة فاعلين ومواطنين يتقاسمون وجهات نظر مختلفة، بهدف التنسيق حول مشروع مشترك وتوجيهه لخدمة المواطن".

إن المشاركة الشعبية**(4)** هي: "تمثيل لمسار تحول في المجتمع لديمقراطية حقيقية من خلال الممارسة المباشرة للفرد، أو مجموعة من الأشخاص، كفاعلين في اتخاذ القرار، ورافعي راية الشفافية في التسيير العمومي". ويمكن اعتبارها أيضًا، "كوسيلة لتجسيد الثقافة الديمقراطية، وليس فقط لتسييرها ومراقبتها. وأن المواطنين كمجموعة منظمة، يمكنهم الاجتماع والتداول فيما بينهم ومع ممثلي الأجهزة الحكومية، مع تحمل الطرفين للمسؤولية، والاتفاق على الحلول المقترحة للمشاكل المطروحة".

إن المشاركة الشعبية " *la participación ciudadana* "(5) تروم تجاوز مبادئ الديمقراطية التشاركية " *la democracia participativa*" التي تركز كثيرًا على المناضلين في الأحزاب، ومحاولتهم جلب مواطنين والرغبة في تفاعلهم ضمن خط ايديولوجي معين، وليس كمجرد مواطن غير ملتزم بالجوانب السياسية في المقام الأول.

إن احتكار النخب السياسية، جسَّد إقصاء العديد من الطبقات الاجتماعية على غرار الطبقة العاملة، الشبيبة، النساء...، بل جعلهم يُحسُّون أن ليس لهم القدرة على المساهمة في الفضاء السياسي، وتقديم الحلول. لكن المشاركة من قبل المواطنين، وزيادة الحماس من خلال الانضواء تحت جمعيات، وهيئات مدنية، يجعل التأثير أكثر، والمساهمة أكبر.

إن إدراك الطبقة الحاكمة بتواجد هاته الجمعيات وتحركاتها، يدفعها إلى ضرورة البحث عن قنوات للاتصال، وطرح سياسات للتفاوض، ومحاولة معرفة آثار السياسات العمومية المتخذة من خلال هذه الهيئات على الساكنة بصفة عامة.

ج-ماهية الديمقراطية التشاركية: (6) يمكن لمشاركة المواطنين أن تأخذ شكلاً تلقائيًا، أو شكلاً ذا طابع مؤسسي. ويمكن بذلك للمشاركة أن تنطلق من القاعدة، أي مباشرة من المواطنين، في شكل تصاعدي "*Bottom-up* "، غير أنه يمكن للمسؤولين السياسيين أيضا طلبها، وتأخذ بذلك شكلاً تنازليًا "*top down*". ويمكننا كذلك، أن نميز داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج الهرمي، والنموذج التفاوضي.

1-النموذج الهرمي.

يتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية، التي تعرض المشروع على الاشخاص المستشارين. ويهدف إما إلى نشر المعلومة لدى المواطنين في أدنى أشكال التشاركية، أو إلى استشارة الساكنة أو جزء منهم. أو إذا أردنا الذهاب إلى أبعد من ذلك، إلى التشاور الذي يفترض تبادل وحوار بين مختلف الاطراف المعنية، بالمسألة المطروحة.

2-النموذج التفاوضي.

يكون المشروع في هذه الحالة، ثمرة مفاوضات جدّية. وهو نوعًا ما، منتج بصورة جماعية من قبل كل المشاركين. ويتم تأطير هؤلاء، بشكل يسمح لهم بالوصول لتبني ثقافة تشاركية موحَّدة. فالمساهمون في المسار التشاركي، ينحدرون من جمهور ذي خصائص متنوعة جدًا. ويتوقف ذلك في الحقيقة، على المسألة المطروحة أو على موضوع التعبئة: إذ يمكن أن يتعلق الأمر بالمواطنين بصفة فردية، أو بممثلي المجتمع المدني المنظَّم، أو بجماعات المصالح أو الخبراء، إلخ...

ثانيًا: المجال الافتراضي لمواقع التواصل الاجتماعي، المفهوم والدلالة.

أ-المجال الافتراضي: يمكننا تحديد المفهوم المادي لفضاء "السَايْبَرْ" أو "الحيّزْ، أو الفضاء الافتراضي"على أنه: **(7)** "المجال الرقمي الالكتروني "*Digital Medium*"، الممتد عبر مختلف خطوط الاتصالات المعدنية والضوئية والهوائية، وقنواتها في شبكة الشبكات "الانترنت". أي أنه طريق المعلومات الفائق السرعة بتعبيره التكنولوجي، مع انعدام جغرافيا المكان الطبيعي، وبروز جغرافيا الابحار المعلوماتي في اتجاهات شتى".

تعريف الاتحاد الدولي للإتصالات **(8)** إن الحيّزْ الافتراضي هو: "الحيّزْ المادّي وغير المادّي الذي ينشأ أو يتكون من جزء، أو من كل العناصر التالية: الحواسيب، أجهزة مُمَكْنَنَة، شبكات، معلومات مُحَوْسَبَة، برامج ومضامين، ومعطيات مرور

ورقابة، والذين يستخدمون كل ذلك". لقد اعْتُبِرَ اليوم المجال الافتراضي بُعْدًا أو حيّزًا جديدًا، وأنه مجالاً خامسًا للصراع، بعد المجالات التقليدية التي عرفتها مدارس الجغرافيا السياسية، والمتمثِّلة في المجالات البرّية والبحرية والجوّية والفضاء.

إن المجال الافتراضي أوسع من "الانترنت"، لأنه يشمل الشبكات الحاسوبية الأخرى، التي ترتبط الكترونيًا بالانترنت. وفيها أنظمة تَحَكُّمٍ وجمع البيانات، وهي التي تتيح التواصل بين منظومات الحوسبة، والتي تتحكم في الأجهزة ذات الصلة بمفاصل الاقتصاد والتجارة والسياسة والثقافة...

ب-وسائط التواصل الاجتماعي.

تأخذ المواقع الاجتماعية عدَّة تسميات، منها شبكات التواصل الاجتماعي، شبكات الاعلام الاجتماعي، وسائط التواصل الاجتماعي. وتُصنَّف ضمن الجيل الثاني للويب "2.0"، وسميت اجتماعية، لأنها انبثقت من مفهوم بناء المجتمعات.

تعريف برود واليسون:**(9)** "مواقع الشبكات الاجتماعية هي صنف من المواقع، يقدِّم خدمات تقوم على تكنولوجيا الويب. تتيح للأفراد مَلْمَحٌ مُتَاحٌ أو شبه متاح للعموم، في إطار نظام محدَّد. وتتيح هذه المواقع بناء شبكة من العلاقات والاطلاع على شبكات أخرى".

"هي منظومة من الشبكات الالكترونية، التي تسمح للمشترك بإنشاء حساب خاص به، ومن ثمَّة ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني، مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهويات".

شبكات التواصل هي**(10)** " أحد وسائط التواصل والاتصال الالكترونية الجديدة، الفاعلة في عالم افتراضي تقني. وتشكل نظام عالمي، خارج حدود المنطقة والدولة. يعتمد على بروتكولات لنقل المعلومات، ويتم الاتصال فيها من خلال عناوين خاصة وأجهزة الكترونية، عبر التواصل بين أجهزة متعدِّدة في نظام عالمي لنقل المعلومات خارجة عن حدود الزمان والمكان. والمشرف عليها ليس الحكومة، بل شركات خاصة، أو أفراد معينِّين".

المحور الثاني: الديمقراطية التشاركية بين الفضاء العمومي، ورأس المال المجتمعي.

أولاً: التطور التكنولوجي، والأشخاص الرقميون.

إن وسائل الاعلام التقليدية كالتلفزيون**(11)** على سبيل المثال لا الحصر، ساهم في تقيِّيد الممارسة الديمقراطية من خلال منحه المجال لأطراف سياسية على حساب أطراف أخرى. فقد انخفضت نسبة المشاركين من المواطنين في العمليات السياسية بـ 20 % في الربع الأخير من القرن العشرين. وأن الانضمام إلى الأحزاب السياسية عبر التلفزيون مثلاً، انخفض من 75 % عام 1960، إلى 58 % عام 2011. فالتلفزيون يقدِّم المعلومة ليستهلكها المشاهد في بيته بمفرده أو مع جيرانه، أو مجموعة صغيرة يرتبط بها. لذلك رأى بعض الأكاديميين المتفائلين في التسعينات من القرن الماضي، أن الانترنت هي علاج لنظام الاعلام المخنوق، بوسائل الاعلام التقليدي. وأنها نظام عقد اجتماعي جديد على الواب " *new Online Social Contract*"، عزَّز الفضاء الاجتماعي حسب هابرماس، من خلال تخفيض كلفة الدخول والخروج. ففتحت المجال، ووفَّرت الفرص لولوجه من قبل الجميع، خاصة الطبقات المحرومة، وحصولهم على المعلومة. وتبادل وجهات النظر حول القضايا السياسية، عبر اجتماعات افتراضية "*Virtual Coffeehouses* "، غدا فيها المواطنون أشخاص رقميون "*Digital Citizen*" لهم

دور في الحياة السياسية من خلال ما سمي بـ"*Networked Public Sphere*"، واعتبرت الانترنت بمثابة حاضنة للرأسمال المجتمعي.

لقد ألغت الانترنت الحدود والعراقيل التقليدية بين الأفراد والجماعات من حيث مفهومي الزمان والمكان، وعزَّزت النشاط المحلي، وخلقت هندسة جديدة للمشاركة "*Architecture Of Participation* ". فأصبح الأشخاص يتنازلون ويُضحُّون بمعلوماتهم الشخصية وبطواعية. لأن الضُّغوطات الهائلة المحيطة من كل جانب، تجعل من الصعب مواجهتها، والوقوف أمامها. لكن في المقابل، يُحِسُ الأشخاص بأن ما يتلقونه، يجعل هذا التخلي عن الخصُّوصيات أمرًا عقلانيًا.

إن التطور التكنولوجي "*TIC*" **(12)** الذي عرفه العالم مع نهاية القرن العشرين، واللجوء إلى استعمال الاعلام الجديد، **(13)** خلق عصر جديد للمعلومات جعل المواطن لا يتحصل على المعلومة السياسية فقط، ولم يعد مجرد متفرج أو مستقبل، بل مكَّنَتْه من مناقشة الأفكار والاقتراحات، والدفاع عن مشاريع يراها تهم الجماعة المحلية. خاصة مع تطوير العديد من البرمجيات التي تسمح للمنظمات والجمعيات بالمساهمة في التسيير واقتراح السياسات خاصة في كندا، فنلندا، الدانمارك. هذه التكنولوجيا، طوَّرت وسائل التواصل الاجتماعي **(14)** وجعلتها تنتشر بصفة عجيبة، وبقيت أماكن قليلة في العالم لايمكن فيها استعمال هذه الوسائط. على الرغم من الفرق الموجود بين الدول المتطورة، والدول المتخلفة في توظيف هذه الوسائط، والذي قُدِّرَ عام 2010 بـ 87 %.

هذا الفضاء، ألْغَى الحدود التي كانت تفصل بين الشأن العام والخاص،**(15)** وصناعة إطار جديد يربط بينهما " *Virtud Pública*". مثلها مثل مسألة السيادة، ومراقبة المعلومات في عصر "*Big Data* "، ومفهوم التمثيل والتداول في عصر تويتر والفيس بوك، وإلغائها لمفهوم الحدود الوطنية، مع وجود معطيات مهمة، قد لاتكون فوق تراب الدولة المعنية بل خارجها.

إن هذا التطور التكنولوجي أدى حسب "*Yevgeny Morozov* "، إلى خلق فضاء رقمي مباشر وشخصي له القدرة على تسريع التفاعل بين العديد من الجهات، وبالتالي المشاركة الفعالة في المجال الديمقراطي. واعتبر هذا الفضاء الجديد، بمثابة أرضية للتدريب قبل الانطلاق إلى أرض المعركة، كما أنها رسمت مسار للتغيير الاجتماعي، السياسي والدستوري.

قال زيكاردي"*Ziccardi*" **(16):** "إن مشاركة المواطنين يجب أن تولد، تُنَظَّم وتتحصل على شرعيتها من داخل المجتمع. وعليه، فوسائط التواصل الاجتماعي، تمثل **الحبل السري** الذي يُحرِّك ويؤطِّر هذه المشاركة. كما يمكن اعتبارها ميكانزمات تساعد الثقافات المقصية، والأحياء المهمشَّة على البروز إلى الساحة، والاهتمام بحقوقهم والاستجابة إليها".

تساعد وسائط التواصل الاجتماعي المواطنين على تجاوز العديد من الحدود المرسومة من قبل السلطات، خاصة في ظل غياب إطار قانوني وتشريعي واضح ينظم هذا الحقل الجديد. من بين هذه الحدود الحق في الحصول على المعلومة. فالمُسْتقبل للمعلومة يغدو نفسه مُزوِّدًا للمعلومة من خلال الطريق السريع الذي صنعه التطور التكنولوجي، والقضاء التدريجي على بيروقراطية الامتياز المعلوماتي(عدم نشر بعض المعلومات، ومنحها للأقارب فقط).

ثانيًا: التحديث الديمقراطي ومقاربة التواصل الاجتماعي.

إن الثورة المعلوماتية التي عرفها العالم، أحدثت تغيرًا جوهريًا في العديد من الحقول، ومنها حقل الممارسة الديمقراطية. من خلال الأدوات والوسائل الجديدة التي قرَّبت البعيد، ويسَّرت العسير، على غرار وسائط التواصل الاجتماعي والثورة التي أحدثتها في مجال العلاقات والتفاعلات، لجمعها أكثر من وسيلة في تقديم الخدمات. كالاتصال الفوري، تبادل الصور والنقاشات، تحميل الصور وإرسالها، وفي ظرف زمني قياسي لم يكن في الحسبان. كما أنها سيطرت على 71 %من السوق العالمي للإعلام والاتصال، خاصة بعد انتشار الهواتف الذكية والألواح الالكترونية وغيرها من وسائل الاتصال المتقدمة.

إن الهيمنة الحزبية على الحياة السياسية، والاستقلالية المفرطة التي تمتَّع بها المنتخبون مقابل اللاهتمام بالرأي العام، وتقلُّص المساحات للمشاركة الشعبية جعل الديمقراطية خاصةً منها التمثيلية أمام المحَّك.كما أن وسائل الاعلام التقليدية "كالأفلام، الراديو، التلفزيون، الجرائد" كرَّست التباعد بين المُنْتَخَبِين والمُنْتَخِبِين وجعلتهم مجَّرد مستقبلين عاديين. بينما وسائط الاعلام الجديد "blogs, twitter, Facebook, wikis..." . طرحت مقاربات جديدة دعت إلى ضرورة إشراك المواطنين في صناعة الشأن العام، بعد أن طفى على السطح عجز الديمقراطية التمثيلية "*Democracia Representativa*" حسب الخبير الدستوري الأمريكي "*Cass Sustein*" **(17)** من خلال إبرازها للتناقض الرهيب بين النتائج التشريعية ورغبات المواطنين، ويظهر ذلك من خلال تصريحات المسؤولين السياسيين في خطاباتهم وتجمعاتهم المختلفة، بأنهم حقَّقوا مشاريع لايستهان بها، لكنهم يعترفون بأنه ينقص الكثير.

هذا التطور الكبير، طرح أساليب جديدة يمكن توظيفها قصد تعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال التطوير التقني لقنوات تبادل المعلومات والاتصال، وكذا قدرة المواطنين على المشاركة في القضايا التي تهم الشأن العام بطرق بسيطة، وبسرعةٍ وفعالية. أي بأساليب سميت في الكتابات المتخصصة "بطرق التحديث الديمقراطي". واستعمالهم لوسائل الاعلام الجديد في وسائط التواصل الاجتماعي، التي مكَّنت هذه الوسائل من فسح المجال أمام عدد أكبر من المواطنين للمشاركة والابداء بأرائهم.

في استفتاء قامت به جريدة "*Way 20 minutes*" شهر سبتمبر 2015، توصلت فيه إلى النتائج التالية: **(18)** أن 74 % من الفرنسيين رأوا أهمية وجهات نظر المواطنين في مساعدة المنتخبين على اتخاذ القرارات، مقابل 24% رأوا أن المنتخب هو المؤهل الوحيد لصناعة السياسة العامة. بينما فضَّل 59 %، عدم الادلاء بآرائهم لعدم أخذها بعين الاعتبار. وقد دعا الاتحاد الأوربي الجماعات المحلية للاستماع إلى الفاعلين من مؤسسات ونقابات، جمعيات مهنية، جمعيات المستهلكين، والمدافعين عن البيئة...).

لقد قدَّم البنك الدولي **(19)** على المستوى العالمي، 85 مليار دولار$ لتعزيز المقاربة التشاركية. وقد تبنى العديد من المفكرين لهذا التوجه الجديد على غرار غاريل هاردين "*Garrel Hardin*" ومنصور أولسُنْ "*Mansur Olson*".

لقد وُظِّفَتْ هذه الوسائط كقنوات للتواصل والمداولات، وعزَّزت مشاركة المواطنين في مناسبات مختلفة. كما أنها سمحت بالتحكم في عامل الوقت، المسافة وحتى التكاليف الناتجة عن التنظيم، وبالتالي زادت من مجال النقاش اتساعًا،

والتبادل في الآراء بين الفاعلين. وأنها قرَّبت المسافات بين المواطنين والمنتخبين، من خلال قدرتهم على الوصول إلى المعلومة ماجعلتهم يرغبون في المشاركة في صناعة القرار، وتقديم استشاراتهم حول المشاريع التي تؤثر عليهم. على الرغم من الانتقادات التي قُدِّمَتْ باعتبار أن توظيف هذه الوسائط يتم بدافع المصالح الشخصية، وذكاء المستخدمين لهذه الوسائل. خاصة مع غياب نظام قانوني واضح ينظِّم حقل التفاعل بين المنتخبين والمُنْتَخَبين.

بل أنها تساهم في تحسين مستوى الديمقراطية التشاركية من خلال إدماج المواطنين والاستماع إلى أرائهم واقتراحاتهم فيما يخص تسيير الشأن العمومي. دون مراعاة للجنس، السِّن، أو الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي، فهي تخلق نوعًا من العدالة بالسماح لمشاركة الجميع.

إن إكراهات الديمقراطية التمثيلية (20) هي التي دفعت بالتوجه نحو هذا الخيار المتمثِّل في الديمقراطية التشاركية كمقاربة جديدة. وضرورة الانتقال في التسيير من منطق صلب "*Hard*" إلى منطق ناعم "*Soft*"، أي من نظام تسيير عمودي إلى نظام تسيير أفقي. أي تجسيد التسيير اللامركزي ومشاركة المواطنين في تسيير الجماعات المحلية، واقتراح ماهو أفضل لها. عكس السبعينات والثمانينات، حيث كانت الدولة تُسَيِّر من منطق الفوقية.

ثالثًا: الفضاء العمومي ورأس المال المجتمعي.

يعتبر الحوار وتبادل الآراء بين الساكنة محوري للديمقراطية التشاركية، وأن عدم فهم القضايا المطروحة يجعل هذه المشاركة سطحية، بل مضِرّة للسياسات العمومية. وقد أدرج عالم الاجتماع الألماني هابرماس "*Hebermas*" مفهوم الفضاء الاجتماعي "*Public Sphere*" وعرَّفه على أنه (21) "الفضاء الذي يستطيع عبره الساكنة التحدث بالتساوي، وطرحهم أدلة وتبريرات عقلانية، مع إحساسهم بالحرية في مساءلة الحكام، وانتقاد الاعراف "*Assumptions*" السياسية التقليدية، كما أنهم يتمتعون بنفس الحق للوصول إلى المعلومة". في نفس الوقت الديمقراطية التشاركية لا تلعب دور حيوي فقط في مراقبة النخبة الحاكمة، بل هي التي تزرع ممثليها، وتجعلهم يسيرون في نفس الخطِّ مع الرأي العام، ويُكرِّس ذلك هيئات المجتمع المدني.

لقد أكَّد توماس جيفرسون "*Thomas Jefferson*" (22) وهو أبو نظرية الديمقراطية التشاركية في الولايات المتحدة الأمريكية، على إقحام المواطنين عبر جماعات صغيرة للمشاركة الشعبية في الشؤون المحلية، وَرَدَ مضمونها في رسالة كتبها وبقيت للتاريخ. (23) أما ماك فيرسون "*Macpherson*" فيرى "أن المشاركة الشعبية في الشأن المحلي تمنح الأحزاب التي ينتمون إليها الشرعية في القرارات التي تتخذها. وأن تحسين التسيير على المستوى المحلي هو مفتاح للتغيير والتطوير على المستوى الوطني، كما تسمح للمنتخِبين المتابعة والحكم على عمل مُنتخَبيهم".

أما مفهوم الرأسمال الاجتماعي "***Social Capital***" فبرهن على أن المشاركة الشعبية، تساهم في تخفيض الرشوة وتهديدات أخرى للمسار الديمقراطي. وقد عرَّفه بورديو"*Bourdieu*" على أنه استثمار في العلاقات الاجتماعية مع انتظارات لتغذية استرجاعية. بعبارة أخرى هو يمثِّلْ قوة الفرد أو الجماعة في إنتاج معلومات مهمة ومفيدة، ووضعيات اجتماعية "*Social Status*" ومنحها القدرة على المبادرة الجماعية. أما "*Putnam*" فعرفه على: "أنه علاقات اجتماعية تقوّي وتُرقِّي عمل الهيئات التطوعية والجمعيات". واستخلص أن هناك علاقة بين ارتفاع نسبة المشاركة ومخرجات العملية السياسية مع

القيَّم الديمقراطية. ويعزو "*Putnam*" الفروقات الموجودة بين المقاطعات الايطالية في مجال التنمية، إلى التباين في نسبة مشاركة الساكنة في صنع السياسات المحلية. فالمناطق التي فيها رأس مال اجتماعي نشيط، جمعيات وهيئات مجتمع مدني ترتفع فيه نسبة المقروئية، والحكومات فيها أكثر ابداع ومسؤولية. أما المناطق التي فيها مشاركة أقل، يميل المسِّيرون فيها إلى الرشوة وخدمة مصالحهم الشخصية، مع إهمال للشأن العام.

المحور الثالث: الفضاء الأزرق، ومجالات تعزيز الديمقراطية التشاركية.

أولاً: وسائط التواصل الاجتماعي الايجابيات، والسلبيات.

أ- **وسائط التواصل الاجتماعي:** إن وسائل التواصل الاجتماعي **(24)** تستطيع أن تذهب أبعد من كونها علاقة بين الناخب والمنتخب، بل تساهم في مشاركة أكبر للمواطن ومنحه الفرصة كي يكون فاعلاً في إعداد وتقييم السياسات العمومية التي تصب في صالح الجماعات المحلية. حيث أن منح كل الصلاحيات لمجموعة من الأشخاص تم انتخابهم لحلِّ كل المشاكل التي تواجهها الساكنة يعتبر حسب شومبيتر "Schumpeter" ضرب من الجنون، وهدف لايمكن تجسيده. لأنهم يفتقرون إلى القدرات الكافية لطرح حلول عقلانية لمختلف الاكراهات التي يواجهها المجتمع.

إن التطور التكنولوجي "*TIC*" **(25)** في العقد الأخير من القرن العشرين، لم يجعل المواطن يتحصل على المعلومة السياسية فقط، بل مكنَّه من مناقشة أفكار واقتراحات، والدفاع عن مشاريع يراها تهم الجماعة المحلية. هذه التكنولوجيا أصبحت قنوات للتواصل والمداولات، ومشاركة المواطنين في مناسبات مختلفة. وسمحت بالتحكم في عامل الوقت، المسافة وحتى التكاليف الناتجة عن التنظيم، وبالتالي زادت من مجال النقاش اتساعًا، والتبادل في الآراء بين الفاعلين. وأنها قرَّبت المسافات بين المواطنين والمنتخبين.

بل أنها تساهم في تحسين مستوى الديمقراطية التشاركية من خلال إدماج المواطنين والاستماع إلى أرائهم واقتراحاتهم فيما يخص تسيير الشأن العمومي. دون مراعاة للجنس، السِّن، أو الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي، فهي تخلق نوعًا من العدالة بالسماح لمشاركة الجميع.

توظيف وسائط التواصل الاجتماعي في الحِراك الشعبي (26)

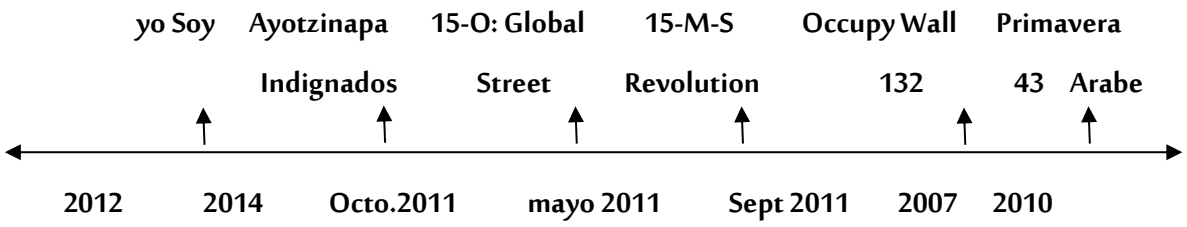

Fuente: Elaboración propia con base en información documental de internet.

لقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة في صنع هذه المحطَّات المذكورة أعلاه، عبر مناطق مختلفة من العالم، وكتابة صفحات جديدة في تاريخ هذه الشعوب من خلال توظيفها لوسائط التواصل الاجتماعي واستغلالها. هذه الوسائط لها مميزّات، ايجابيات وسلبيات، يمكننا حصرها في العناصر التالية:

أ-مميزات وسائط التواصل الاجتماعي وايجابياتها. *مميزاتها: (27)

1- هي فضاء مفتوح على الايجابيات والسلبيات، يساهم في بناء الأفكار وتهذيبها، كما يشجِّع الجريمة الالكترونية ويعزِّز انتشارها.

2- يعتبر وسيلة اتصال وتكوين جماعات لها اهتمامات متقاربة.

3- منخفضة التكلفة مقارنة مع وسائل الاتصال الأخرى.

4- هامش الحرية فيها كبير، لعدم خضوعها للرقابة والوصاية.

5- تعتبر وسيلة لنشر الوعي السياسي (دورها في الحراك الشعبي في الدول العربية).

6- وسيلة تضامن اجتماعي، تساهم في لفت الانتباه إلى قضايا ذات اهتمام مشترك ومساعدات خيرية.

7- غدت أداة للتجارة الالكترونية، وفضاء لترويج السلع، واستعمالها من قبل العديد من المؤسسات.

8- عالمية الانتشار، لا تحدها حدود جغرافية ولا روابط زمانية، كما تتميز بالفورية في النشر والبثِّ والاطلاع.

***ايجابيات وسائط التواصل الاجتماعي. (28)**

1- سهولة التواصل والتعارف، والتعبير عن الرغبات والأفكار والاهتمامات.

2- سرعة تداول المعلومات من خلال النقل والبثِّ بسرعة تفوق وسائل الاعلام التقليدية.

3- مجال حرية أوسع دون قيود قانونية، مجتمعية أو أخلاقية.

4- كسر احتكار الدولة للاعلام، وبروز صحافة المواطن، وإمكانية إتاحتها للجميع، مع توفير التسلية والترفيه.

***سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي. (29)**

1- انتشار الجريمة الالكترونية وعالميتها (الثقافية، السياسية، الاقتصادية، الاحتيال والنصب، تقمص شخصيات وهمية، التحرش الجنسي...).

2- التزويد عن طريق بيانات خاطئة، أو تعديل البيانات الموجودة كالجنس أو العمر والصورة.

3- الشعور بالفردانية والابتعاد عن المجتمع والعائلة أو مايسميه علماء الاجتماع بالعزلة الاجتماعية.

4- استخدامه من قبل الارهابيين في التجنيد والتعبئة.

5- المساهمة في تغيير منظومة القيم الاجتماعية.

6- خرق خصوصيات الأفراد والاستحواذ عليها، وانتهاك حقوق التأليف والسرقة العلمية.

7- استخدام اللهجات العامية وخطورتها على مستقبل اللغة واحتمالية انقراضها.

***أشهر مواقع التواصل الاجتماعي**: يرى المختصون أن هناك مواقع تتصدر المشهد يمكننا إجمالها فيما يلي:

1- **فايسبوك: (30)** تأسس عام 2004، وهو أشهر وأكثر المواقع انتشارًا في العالم. بلغ عدد المشتركين في جوان 2012 حوالي 995 مليون مشترك وهو ما يمثل 13 % من سكان العالم.

2- **تويتر**: تأسس عام 2006 وهو خاص بالتدوين المُصغَّر، لايسع إلاَّ 140 حرف في التغريدة الواحدة.

3- قوقل بلوس"***Google Plus***": أطلقته شركة قوقل عام 2011 لمنافسة الفيس بوك.

4- ***Linkelden***: بدأ عام 2003، ويهتم بالتواصل الاجتماعي بين أصحاب المهن الواحدة.

5- **بنترست**: أطلق عام 2010، ويتيح خدمة تشارك الصور بين المستخدمين.

6- **انستاغرام**: أطلق عام 2010، ويستعمل لتبادل الصور والفيديوهات بواسطة الهاتف.

7- **في كي**: موقع روسي ومتوافر بعدة لغات، ويستعمل في أوربا أيضًا. إلى جانب عشرات المواقع الأخرى التي بلغت عام 2009 حوالي 117 موقع.

ثانيًا: وسائط التواصل الاجتماعي أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية.

أ-أرضية وسائل التواصل للديمقراطية التشاركية.

إن تحضير المحيط لعمل وسائط التواصل في القطاع العمومي يطرح تحدِّيات بالنسبة للادارة، تجعلنا نطرح التساؤلات التالية: **(31)**

-كيف يمكن للقطاع العمومي تطوير محيط للممارسات والتعامل على النت؟ وكيف يمكن لهذه السلوكيات، أن تدخل ضمن مسارات الحكم الراشد.؟

-كيف يمكن لأجهزة وسائل التواصل أن تجعل أصوات المواطنين مسموعة، وتأثيرها في المجتمع؟

إن توظيف هذه الوسائل بطرق عقلانية وصحيحة، يسمح بممارسات لأنواع جديدة من الديمقراطية عبر مدخلات وفق مقاربة جديدة، بتوظيفٍ هذه الوسائط فتكون لها إضافات تساهم في: **(32)**

1- اقحام المواطنين في صناعة السياسات المحلية بطريقة مباشرة، والابتعاد عن النخبة واحتكارها لصناعة القرار.

2- إلغاء الفوارق الاجتماعية في المشاركة الشعبية (الفقير، الغني، الجنس، الدين، العمر...) وفسح المجال أمام الجميع للتعبير بحرية.

3- الحصول على المعلومة ونشرها، إبداء الآراء وتقيِّيمها لنشاطات المنتخبين، ما يخلق نوع من التقارب بين الفئتين، على الرغم من عدم التواصل معهم في الأماكن التقليدية كالقاعات أو الأماكن العامة.

4- ارتفاع الوعي لدى المواطنين بقضايا حقوق الانسان والحريات من خلال النقاش الدائر خلال الشبكة مع أشخاص بمستويات مختلفة.

5- كشف قضايا الفساد والرشوة، وفضح تصرفات المسؤولين وتجاوزاتهم على المباشر.

6- تنامي دور المجتمع المدني، ونشاطات الفاعلين فيه.

7- حرية التعبير، والتشهير بالتجاوزات المرتكبة.

8- الضغط على الحكومات، وحشد الجماهير والتضامن الالكتروني من خلال المجموعات الافتراضية.

9- نقل الفضائيات للمطالب والاقتراحات على الشبكات مايحرِّك المسؤولين، وإمكانية المشاركة السياسية والتأثير في صنع القرار.

10- عدم حصر المشاركة فقط في المواعيد الانتخابية وصناديق الاقتراع، واعتبار المواطنين قاصرين ويفتقرون إلى الكفاءات اللازمة في صناعة القرار.

11- مشاركة المواطنين في السياسات العمومية.

12- التدخل المباشر للمواطنين في قضايا الشأن العام دون الحاجة إلى وساطة من الأحزاب السياسية.

13- التنسيق مع الأجهزة الحكومية.

14- العمل على ترقية المسار الاستقلالي للشؤون الاجتماعية والسياسية.

15- يمكن للمشاركة الشعبية أن تمس محطات عدَّة، كالمشاركة الفردية من خلال إعلامه بما عليه من واجبات ،كدفع الضرائب والمستحقات، واحترام القوانين للجماعة المحلية التي يعيش فيها.

16- الانضمام إلى الجمعيات والمنظمات المحلية للدفاع عن مصالحه ومصالح الجماعة التي ينتمي إليها دون الاحتكاك بالنخبة الحاكمة وذلك من خلال جمعيات الأحياء، النقابات، جمعيات الدفاع عن البيئة، جمعية أولياء التلاميذ، المشاركة الاجتماعية الفلاحين، المهنيين.....

ب- تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في المسار الانتخابي والديمقراطي: (33)

لمعرفة حجم التأثير لهذه الوسائط على المسار الانتخابي، هناك دراسة ميدانية تمَّ فيها تقيِّيم تأثير هذه الوسائل من خلال توظيف استبيان احصائي على مرحلتين، أو ما يطلق عليه بنموذج "*Heckman*". إن المتغيرات التفسيرية لهذا الاستبيان تربط مع النتائج المتحصل عليها من استبيان فيه أسئلة طرحت على مجموعة تتكون من 385 من الناخبين في كوستاريكا عام 2014. **(34)** من جهة أخرى يتم التحقيق في المؤشرات التي تسمح بقياس وتقييم نوعية المشاركة الشعبية وحجمها في استعمال وسائط التواصل الاجتماعي. اعتمادًا على "*Cuestionario Estructurado* " أي الاستبيان المؤسس.

إن الثورة التكنولوجية **(35)** غيَّرت المواقع الطبيعية، بمواقع افتراضية سهَّلت على الجمعيات والعديد من الهيئات تبادل الآراء والنقاشات من خلال توظيف وسائط التواصل الاجتماعي. إن سلبيات الأنظمة الديمقراطية، ونقص التنسيق بين الهيئات المنتخبة والمواطنين ساهم في تشكيل فضاءات بديلة ليس فقط لتنظيم حركات الهيئات المجتمعية، بل غدت وسائل جديدة للإعلام والاتصال. فأصبح المواطن لايتلقى المعلومة فقط، بل مصدر لها أيضًا.

ج- حقوق الممارسة للديمقراطية التشاركية ومخرجاتها:

***حقوق الممارسة للديمقراطية التشاركية:** هذه الحقوق يمكننا إجمالها في النقاط التالية: **(36)**

1-**الحق في الحصول على المعلومة:**"***El derecho a ser informado***" فالممارسة الديمقراطية تتطلب الحق في الحصول على المعلومة وعدم حجبها عن كل المواطنين، ويتم ذلك بأساليب مختلفة، كالاشهار والاعلام. حيث تقدم كل المعطيات المتعلقة بالشؤون العامة في ظرف زمني مسبق وبشكل واضح يفهمه الجميع، حتى يتمكن المواطنون من مراقبة التسيير العام وتقديم اقتراحات تخدم الصالح العام قبل فوات الآوان.

2-**الحق في الاستماع إليهم:**"***El derecho a ser oído***" من قبل السلطات التشريعية التنفيذية.

3-**الحق في الاستماع إلى المُنتخِبين:**"***La obligación de escuchar al electorado***".

4-**الحق في التكوين لتأطير المشاركة**:"***La educación para la participación***" . بغية تعزيز ورفع الحِّس المدني، خاصة لدى الشعوب التي نسبة الشباب فيها مرتفعة، أو الدول التي كانت ضحية لممارسات وسلوكيات القمع والهيمنة للأنظمة الشمولية.

د-هيكلة الديمقراطية التشاركية ومخرجاتها.

1-عناصر الديمقراطية التشاركية.

إنها مهيكلة حول أربعة عناصر أساسية: (37)

أ-الاعلام: وهو حق الحصول على المعلومة والاطلاع عليها. أي إظهار المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمَّة العموم.

ب-الاستشارة: تقوم البلدية باعلام المواطنين حول مشاريع محدَّدة وتطلب منهم وجهات النظر بطريقة مسبقة. كما يمكن للمسؤولين تقديم الخيارات والقرارات وفقًا للآراء والملاحظات التي عبَّر عنها الساكنة. كما يمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح البلدية أو ابطاله. وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمت استشارتهم. ويحتفظ المجلس البلدي بسلطة القرار، ولايمتلك المواطنون بالضرورة سلطة اقتراح حلول على البلدية.

ج-التشاور: بين البلدية والساكنة، مع تحضير حيِّزٍ لذلك. فيتم إعلامهم بمشروع أو قرار يجب اتخاذه، ويمكنهم اقتراح أفكار وتبليغ أصواتهم. كما يمكن أن يفرض على البلدية الأخذ بمقترحات المواطنين عند اتخاذ القرار. فالتشاور يسمح بادماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر، وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار ، عندما يتعلق الأمر باعداد مشروع معين.

د-اتخاذ القرار بصورة مشتركة: من خلال العمل على اتخاذ قرارات مشتركة بين البلدية والمواطنين حول رهانات تتعلق بسياسات محلية. ويمكن لهذا القرار أن يتخذ بطريقتين:

***الانتاج المشترك أو الشراكة**: من خلال إعداد مشترك للمشروع بين المواطنين والفنيّن وبلورة الحلول الواردة.

***التفويض**: بتفويض السلطات المحلية جزء من سلطتها للمواطنين، وتقبل تطبيق القرارات المتخذة من قبلهم. وقد تلجأ إلى الاستفتاء المحلي (آلية الديمقراطية المباشرة).

2-مخرجات الديمقراطية التشاركية:

تدفع بنا إلى تحضير الأرضية قصد:

1-خلق قنوات دائمة للتعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني، وبالتالي وضع أرضية للثقة بين الطرفين.

2-حدوث تغير في سلوكيات المواطنين وكذلك المُنْتخَبون على حدٍّ سواء، في اتجاه تحسين التسيير واتخاذ القرار.

3-اختفاء الممارسات الشمولية والتسلطية، واللجوء إلى الشفافية في التسيير العمومي.

4-تجسيِّد الشرعية من خلال التشريع وتطبيق القوانين، وقبولها من المجتمع المدني الذي ساهم في صناعتها.

5-خلق نوع من المسؤولية الجماعية التي شاركت في صنعها كل الأطراف.

6-بروز أدوات المشاركة مثل الحوار المباشر مع المسؤولين، وتجسيد حق إبداء الرأي على الواقع.

خلاصة واستنتاجات

إن المواطن اليوم، لم يبق في منأى عن التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، بل هناك إقبال واسع على اقتناء أحدث الأجهزة الالكترونية، وأثبت كفاءة في التعامل مع مختلف التقنيات الرقمية وعلى رأسها وسائط التواصل الاجتماعي. وعليه يمكننا من وراء هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

1- أن الديمقراطية التشاركية، ترمو الانتقال في التسيير من منطق صلب إلى منطق ناعم، أي من نظام تسيير عمودي إلى نظام تسيير أفقي، وتجسيد التسيير اللامركزي والسماح للمواطنين بالمشاركة.

2- أن التطور التكنولوجي في مجال المعلومات، أحدث ثورةً في مجال العلاقات والتفاعلات، وسيطرتها على حيزٍ كبير من سوق الاعلام والاتصال. وأن وسائل الاعلام التقليدية جعلت المواطنين مجرَّد مستقبلين عاديّين، بينما دعت وسائط الاعلام الجديد إلى ضرورة إشراك المواطنين في الشأن العام. وبالتالي تعزيز مايسمى بالتحديث الديمقراطي، وفسح المجال أمام عدد أكبر من المواطنين، للمشاركة والابداء بأرائهم في الشؤون المحلية.

3- أن وسائط التواصل هي بمثابة الحبل السرِي الذي يُحرِّك ويؤطِّر المشاركة الشعبية، ويساعد الثقافات المقصية والأحياء المهمشَّة على الطفُو فوق السطح، وإبراز الاهتمامات والانشغالات.

4-أن هذه الوسائط عزَّزت مشاركة الجميع، وساعدت على التحكم في عامل الوقت والمسافة، كونها قنوات للتواصل والمداولات، بين المواطنين والمُنتخبين. وبالتالي تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال العدالة في مشاركة الجميع.

5- دعَّمت وسائط التواصل مفهومي الفضاء الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي، كما عزَّزت هيئات المجتمع المدني ورقابتها للنخب الحاكمة، وحشد الجماهير والتضامن الالكتروني من خلال المجموعات الافتراضية، بغية تخفيض مستوى الفساد والرشوة.

6-أن وسائط التواصل الاجتماعي هي أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية، من خلال اقحام المواطنين في صناعة السياسات المحلية بطريقة مباشرة،دون إقحامٍ للأحزاب السياسية، والابتعاد عن النخبة واحتكارها لصناعة القرار. وإلغاء الفوارق الاجتماعية في المشاركة ليفتح الباب أمام الجميع.

7- ضرورة تظافر الجهود بين الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، واستعمال وسائط التواصل بهدف اقتراح السياسات والحلول. وإنجاح العمل التنموي من خلال اقتسام المسؤولية مع المواطنين والانفتاح على الآخرين في إطار الفضاء المجتمعي.

8- في الأخير، تشير أغلب القرائن على قدرة المواطن في مناطق مختلفة من العالم في توظيف والتعامل مع هذه الوسائط، التي غدت فضاءً لتبادل الأفكار وإثراء الحوار حول العديد من القضايا الشائكة والمهمة. وبالتالي إمكانية استعمالها كأداة لرسم السياسات المحلية والضغط على صانع القرار، وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية.

الهوامش والاحالات

1- بوحنية قوى، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والادارية في الدول المغاربية** (الأردن: دار الحامد) ص. 55.

2- يحي بوافي ، "**جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم ... في ظل غياب الاحزاب**"، العرب الاسبوعي ، لندن ، عدد (السبت 2009/09/03) ص.06.

3- *Rodrigo Corrales Mejías,* ***Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica, Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales (CLACSO),*** *Buenos Aires,2015. P. 07.*

4- *Ibid. P. 09.*

5- *Ibid. P. 10.*

6- "**تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**"، المنظمة الدولية للتقرير على الديمقراطية، سويسرا، 2018. ص. 10.

7- خالد وليد محمود، **الهجمات عبر الانترنت: ساحة الصراع الالكتروني الجديدة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر 2013). ص 04.

8- وكالة تابعة للأمم المتحدة متحصصة في التكنولوجيا "*International Communication Union*".

9- عبد الصادق الحمامي، "**كيف نفكر في مواقع الشبكات الاجتماعية، إحدى عشر مسألة أساسية**"، مجلة أكاديميا الشبرية، جامعة منوبة، تونس، ماي 2012.

10- عبد الكريم الدبيسي علي وياسين الطاهات زهير، "**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الاردنية**"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 01، جامعة البترا، عمان الأردن 2013، ص. 70

11- *Rachel Weiler,* ***We the People: The role of social media in the participatory community of the Tea Party movement****, Published by Media@LSE, London School of Economics and Political Science, 2013. 11P.*

12- *Tecnologías de la información y la comunicación.* ***ICT****: Information and Communication technologies.*

13- **الاعلام الجديد**: "*New Media*" وتسمى أيضًا " Web 2.0" ويضم البريد الالكتروني، الهاتف النقال بالانترنت، Chats, Foros, المدونات "*Blogs*"، الفيس بوك، التويتر، اليوتوب، الويكيس "*Wikis*". إلى جانب وسائل التواصل التجارية (Amazon, my space, Tuenti, Flickr)...

14- *Tim Unwin,* ***Social media and democracy: critical reflections,*** *Background Paper for Commonwealth Parliamentary Conference, Colombo, September 2012, Holloway, University of London. P.04.*

15- *MÁRIAM MARTÍNEZ-BASCUÑÁN, ´´**Democracia y redes sociales: El ejemplo de Twitter**´´, Revista de Estudios Político, Núm. 168, Madrid, abril-junio (2015), págs. 178.*

16- *Rodrigo Corrales Mejías, **Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,** Ibid. P. 14.*

17- *Jorge Francisco Aguirre Sala, ´´**la contribución de las redes sociales ¨Networks¨ a la participación política**´´, Perspectivas de la comunicación, Universidad de la frontera. TEMUCO, CHILE, Vol. 5, N.2, 2012.*

18- *Juan Arroyo, **Desafíos de la democracia participativa local en la descentralización**, Ministerio Británico para desarrolló internacional, DFID, Lima, Perú, marzo 2005. P. 03.*

19- *Auchan Fung, **Putting the Public Back into Governance: The Challenges of Citizen Participation and it's Future** (Harvard University, 2015). P. 02.*

20- *Juan Arroyo, **Desafíos de la democracia participativa local en la descentralización**, Ibid. P. 20.*

21- *Rachel Weiler, **We the People: The role of social media in the participatory community of the Tea Party movement**, Ibid. P.07*

22- *Ibid. P.08.*

23- *"making every citizen an active member:**Jefferson wrote** of the government, and in the offices nearest and most interesting to him, will attach him by his strongest feelings to the independence of his country, and its republican constitution".*

24- *Rodrigo Corrales Mejías, **Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,** Ibid. P. 03.*

25- *Tecnologías de la información y la comunicación.*

26- ***15-M**: también conocido como movimiento (Indignados) durante 2011 en España que en un inicio promovía una democracia más participativa y romper con el bipartidismo. **YoSoy132:** en el 2012 sobre la libertad de expresión o; el más reciente Ayotzinapa 43 en 2014, sobre la desaparición de 43 normalistas en México.*

27- لعقاب محمد، **مهارات الكتابة للاعلام الجديد (الجزائر:** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013) ص.ص. 13-15.

28- عبد الكريم تفرقنيت، "**مواقع التواصل الاجتماعي، السلبيات والايجابيات**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة البليدة، المجلد 1، العدد 15، ص. 07.

29- نفس المرجع، ص. 06.

30- *Tim Unwin,* ***Social media and democracy: critical reflections,*** *Ibid. P.05.*

31- عبد الكريم الدبيسي علي وياسين الطاهات زهير، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الاردنية**، مرجع سابق، ص. 70.

32- *Auchan Fung,* ***Putting the Public Back into Governance: The Challenges of Citizen Participation and it's Future,*** *Ibid. P. 04.*

33- *Rodrigo Corrales Mejías,* ***Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,*** *Ibid. P. 06.*

34- للاطلاع أكثر على هذه الدراسة يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

Rodrigo Corrales Mejías, ***Impacto de las Redes Sociales sobre la Participación Ciudadana en Procesos Electorales y la Democracia: Caso de Costa Rica,*** *Ibid. P. 08.*

35- *Ibid. P. 13.*

36- *Beatriz María Díaz, Introducción a la* ***democracia participativa,*** *2012. P.03. Disponible en:* http://www.sociedad-estado.com.ar/wp-content/uploads/2012/03/DEMOCRACIA%20PARTICIPATIVA.pdf

37- **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، مرجع سابق، ص. 11.